

## طَرِيقُ التَّغْيِيرِ أَلَمْ رَجُؤًا/ ج 4



المجانين فقط همُ الذين يتوقَّعون أنْ تُجرى (العصاية الحاكمة) تغييراً حقيقياً وجذرياً في وضع البلاد، فبعدَ أن استحوذوا على كلِّ شيء ليس من المتوقع أبداً أنَّهُم سيحقِّقون تغييراً ما ويُنجزون إصلاحاً ما لصالح المواطن على حساب امتيازاتهم التي مكَّنتهم من السُّلطة والجاه والمال والإعلام والمؤطَّرة بِرأسْمِ مصلحة الدِّين والطائفة، أياً كانت سواء المذهبيَّة منها أو الاثنيَّة!.

حتَّى قانون (العفو العام) الكارثة فصلَّوهُ على أنفسهم لحمايتها من كلِّ أنواع الجرائم الكبيرة والعَظيمة التي ارتكبوها لحدِّ الآن بحقِّ العراق وشعبه!.

فعندما يصوَّت مجلس النوَّاب على النسخة النهائية التي أمامه، ستُسقط (العصاية الحاكمة) كلِّ التَّهم عن نفسها، فلم يعد في العراق أحدٌ منهم مُلاحق بتهمة الإرهاب والفساد والفسل على حدِّ سواء، وهو شيءٌ يحدث في العراق (العظيم) فقط!.

البعض يبرِّر بقاء (العصاية) في السُّلطة بذريعة [إنَّ اللصَّ الذي تعرفهُ أفضل وربما أأمن من لصِّ

لا تعرفه [ فهذه (العصاة) التي ملأت جيوبها بالسلّحت الحرام سوف لن تفعل أكثر مما فعلت لحدّ الآن! فلماذا نفكّر بتغييرها وكنسها من السلّطة؟! فربّما يخلفها من هو أسوء!.

دعونا، إذن، يحكمنا السيء فذلك أفضل لنا من الأسوء!.

طبعاً، فإنّ مَن يروّج لهذه الفكرة هم بالدرجة الأولى، ذبول (العجول السّمينه) المستفيدين منهم، من الأبواق والنفعيّين والمصلحيّين والوصوليّين، وأضرابهم، فهؤلاء يروّجون لهذه الفكرة منذ مدّة لحماية (العصاة) وبالتّالي لحماية أنفسهم ومصالحهم! كما فعل بعض الذّبول عندما ظهرنا علينا في الفضائيات ساعينَ إلى إقناع العراقيّين بخطورة حرمان القائد الصّورة من (الولاية الثّالثة) قبل أن يتمّ القضاء على الإرهاب! والذي تمدّدت فقاعتهُ زمن الموما إليه! وهو الأمر الذي فسرهُ البعض كسببٍ لتغاضيه عن تحذيرات أكثر من طرفٍ من مغبّة سقوط الموصل بيد الإرهابيّين وقتها! ليفاتل به من أجل السلّطة!.

إنّ أصحاب هذه النظريه يفترضونَ إنّ طالب المال سيّبعُ يوماً، إذا كان بالحلال! فما بالك إذا كان بالحرام؟ كما هو شأن (العصاة)؟!.

كما إنّهم مسكونون باليأس، فضلاً عن أنّهم يفترضون إنّ كلّ ما موجود في العراق هو فاسدٌ وفاشلٌ! وهو حكمٌ ظالمٌ لا ينبغي لعاقليّ راشدٍ التورّط به والتّرويج له! فربّما غدّتهم به دعاية (العصاة) من باب [لو عمّت هانت]!.

نعودُ إلى صلب الموضوع؛ فعندما يقول الخطاب المرجعي [لقد بحّ صوتنا] فهذا يعني أنّهُ يئس من إمكانيّة أن تُبادر (العصاة) التي اختطفت البلاد والعباد لصالح مصالحها الشّخصية والحزبيّة والعائليّة الضيّقة، إلى تغيّير شَيْءٍ ما في الحال المُزري الذي يعيشهُ العراق اليوم!.

لقد سعى هذا الخطاب الوطني والحكيم إلى تحقيق التغيّير المرجو في الانتخابات النيابيّة الماضية، إنّ لا أنّ (العصاة) فسّرت المفهوم والمصطلح بما يضمن لها العودة من الشّبّاك بعد أن طُردت من الباب، الأمر الذي اضطرّ المرجع الأعلى إلى أن يتدخّل بشكلٍ مُباشر لتحقيق التغيّير الذي جاء شكليّاً وللأسف الشّديد بعد أن تآمرت (العصاة) لإفراغ المفهوم والمصطلح من محتواه فلم يبق منهُ شكليّاً ولا الشّكل المشوّه!.

حتى أكثر الأطراف (تطرفاً) في التمسك بالخطاب المرجعي! أو هكذا بدا للبعض، عاد من الشبّاك بنفس الوجوه المحروقة التي لم تجلب الخير للعراق! فما بالك بالآخرين؟! .

وعندما دعا الخطابُ المرجعي إلى الضرب بيدٍ من حديدٍ في الحربِ على الفسادِ، لم يتمكّن السيد رئيس مجلس الوزراء من حمل هذه اليد لأسبابٍ عديدةٍ ربما ستسبح الفرصة يوماً لسردها وتوضيحها، ليتبين لنا اليوم وبعد مرور أكثر من عامٍ، إنّه يُحملُ يداً خشيّةً، لا يمكنها بكل تأكيد أن تهوي لتكسر يد الحديد التي تحملها (العصاة الحاكمة)!. .

وهكذا ضاعت الفرصة مرّةً أُخرى! .

واليوم تضيعُ كذلك فرصة الإصلاح الحكومي بعد أن أشغلت (العصاة) الشارع بصراعاتٍ وهميّةٍ جديدةٍ صفّرها القضاء بعد أن عبّرت بها (العصاة) الأزمة سالمةً غانمةً [والحمدُ لله ربّ العالمين].

تعالوا أيّها العراقيّون نياس أو لا من هذه (العصاة) فلا ننتظر منها أيّة مبادرة للتغيير من الآن فصاعداً، ولا نصح لها بعد أن تبين لنا إن كلّ خطاباتها فارغة ووعودها كاذبة ومشاريعها وهميّة! وأنّها أعجز من أن تنتصر على نفسها! .

من جانبٍ آخر، تعالوا نبحت سويّةً عن طرقٍ جديدةٍ لإنجاز التغيير الحقيقي، والتي برأبي تبدأ من تغيير مجلس النواب، كونه المؤسسة الدستوريّة الأهمّ في نظامنا السياسي الديمقراطي، فهو المسؤول عن:

أولاً؛ تشكيل الدّولة ومؤسساتها بعد كلّ انتخاباتٍ نيابيّةٍ، فمنه تُنبثق الرّئاسات الثلاث والفريق الحكومي بالإضافة إلى الهيئات المستقلّة والمؤسسات والبعثات الدبلوماسية وغير ذلك الكثير.

إنّه يُدّن القلب الذي ينبض بالحياة ليفيض بها على كلّ الدّولة ومؤسساتها! .

ثانياً؛ التّشريع وسنّ القوانين، سواء مشاريعها التي يتقدّم بها مجلس الوزراء أو التي تتقدّم بها لجان المجلس أو المجلس ذاته! .

ثالثاً؛ الرقابة، وهي من أهم وأعظم المسؤوليات والواجبات الدستورية على الإطلاق.

ولازال مجلس النواب بتركيبته الحالية، لا يمكن على الإطلاق تحقيق التغيير المرجو والإصلاح المطلوب.

ولا ننسى أننا بحاجة إلى تعديلات دستورية مهمة ينبغي إنجازها، ولا يمكن ذلك بالتركيبه الحالية للبرلمان!.

إذن؛ ينبغي أن يكون هدفنا في الفترة المتبقية للانتخابات النيابية القادمة هو فعل كل ما يلزم لنساهم في ولادة برلمان جديد بمعايير ومقاسات وتركيبه جديدة!.

كيف؟!.